

Distr.: General
2 July 2019
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والأربعون

٩-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

البندان ٢ و ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية
والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

الحكم المحلي وحقوق الإنسان

تقرير مفوضية الأمم السامية لحقوق الإنسان

موجز

في هذا التقرير، تركّز مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على الأساليب
الفعالة لتعزيز التعاون بين الحكم المحلي والجهات المحلية صاحبة المصلحة من أجل تعزيز وحماية
حقوق الإنسان على الصعيد المحلي، بما في ذلك عن طريق شحذ الوعي بأهداف التنمية
المستدامة. وتقدم المفوضية السامية وصفاً للتحديات التي ينطوي عليها الموضوع والممارسات
الجيدة ذات الصلة، وتقدم توصيات بهذا الشأن.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-11130(A)



* 1 9 1 1 1 3 0 *

أولاً - مقدمة

١- طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره ٧/٣٩ إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعد تقريراً، بالتشاور مع الدول، والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، هي والوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، والإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، واللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، وهيئات المعاهدات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، وجهات الحكم المحلي، بشأن الأساليب الفعالة لتعزيز التعاون بين الحكومات المحلية/جهات الحكم المحلي والجهات المحلية صاحبة المصلحة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بشكل فعال، على الصعيد المحلي عن طريق برامج جهات الحكم المحلي، بما في ذلك التوعية بأهداف التنمية المستدامة، وتوضيح التحديات الرئيسية وأفضل الممارسات في هذا الصدد. ويقدم هذا التقرير إلى المجلس عملاً بهذا الطلب.

٢- ولإعداد التقرير، التمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) بإسهامات من الهيئات والخبراء المذكورين أعلاه. وتلقت المفوضية ٥٩ إسهاماً^(١).

٣- وفي هذا التقرير، تستند المفوضية السامية إلى تقرير اللجنة الاستشارية عن دور الحكم المحلي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان (الوثيقة A/HRC/30/49)، الذي نظر إلى قضية الحكم المحلي في ضوء اعتبارات حقوق الإنسان^(٢)، كما تستند إلى حلقة نقاش أُجريت في فترة ما بين الدورتين بشأن دور الحكم المحلي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، عُقدت في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ (انظر الوثيقة A/HRC/38/22).

٤- وكجزء من عملية التشاور، التقت المفوضية بأعضاء اللجنة الاستشارية في جنيف، ومع الجهات صاحبة المصلحة في المجتمع المدني والمقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق. وبالإضافة إلى ذلك، بحثت المفوضية التوصيات ذات الصلة المقدمة في سياق الاستعراض الدوري الشامل والتوصيات المقدمة من هيئات المعاهدات والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

٥- وعملاً بالطلب المقدم من مجلس حقوق الإنسان في قراره ٧/٣٩، تبحث المفوضية السامية في هذا التقرير القوانين والسياسات والبرامج الموضوعة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد المحلي، والأساليب الفعالة لتعزيز التعاون بين جهات الحكم المحلي والجهات المحلية صاحبة المصلحة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والطرق التي تستخدمها الحكومات المحلية/جهات الحكم المحلي للتوعية بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وللإسهام في تنفيذها،

(١) انظر الرابط: www.ohchr.org/EN/Issues/LocalGovernment/Pages/Index.aspx.

(٢) في هذا التقرير، تستخدم المفوضية السامية تعريف اللجنة الاستشارية للحكم المحلي (الحكومة المحلية) (الوثيقة A/HRC/30/49، الفقرات ٨-١٦) وهي تُسَلَّم بالتفسير الذي قدمته اللجنة للواجبات المشتركة والمتكاملة الواقعة على الدول والحكومات المحلية فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها (الفقرات ١٧-٢٣)، وبالذور المحدد للحكومات المحلية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان (الفقرات ٢٤-٣٠). كما تحيط المفوضية السامية علماً بالوصف المقدم بشأن مدن حقوق الإنسان (وهي بصورة عامة، المدن في جميع أنحاء العالم التي تستخدم حقوق الإنسان لتوجيه شؤون الحكم) (الفقرات ٤٢-٥٠). ولن يجري إجراء مزيد من البحث لهذه الجوانب.

والخطة الحضرية الجديدة، والطرق التي ترتبط بها جهات الحكم المحلي بنظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ثم تنظر المفوضة السامية في التحديات الرئيسية التي تواجهها جهات الحكم المحلي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتقديم استنتاجات وتوصيات.

ثانياً – القوانين والسياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد المحلي

٦- يتسم وجود إطار قانوني وما يتصل به من سياسات وبرامج تتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان بأهمية حاسمة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي الفرع الوارد أدناه، تقدم المفوضة السامية لمحة عامة عن القوانين والسياسات والبرامج التي استحدثتها جهات الحكم المحلي والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد المحلي. والأمثلة المقدمة، التي تستند إلى الورقات الواردة من أجل هذا التقرير، تحتوي على دروس مهمة لجهات الحكم المحلي التي تسعى إلى زيادة مواءمة إطارها القانوني وسياساتها وبرامجها مع معايير حقوق الإنسان.

٧- وقد وضعت جهات الحكم المحلي استراتيجيات وخطط عمل للنهوض بحقوق الإنسان وإدماج حقوق الإنسان في جوانب الإدارة العامة. ففي ألبانيا، تمكّن قوانين الحكم الذاتي المحلي واستراتيجية تحقيق اللامركزية والحكم المحلي (٢٠١٥-٢٠٢٠) البلديات من تقديم الخدمات الاجتماعية المحلية، ومن الحفاظ على بيئة صحية وتعزيز التنمية المستدامة. وفي المكسيك، نشرت ٢٠ حكومة محلية برنامجاً لحقوق الإنسان، كما يوجد لدى ٢٣ ولاية مكتب لحقوق الإنسان. واعتمدت جمهورية كوريا مراسيم للحكم المحلي تتعلق بحقوق الإنسان. وتنص بعض المراسيم على إنشاء لجان محلية لحقوق الإنسان بغية مراجعة خطة عمل جهات الحكم المحلي في مجال حقوق الإنسان وتقديم المشورة بشأن مسائل حقوق الإنسان المحلية؛ فعلى سبيل المثال، سنّت مدينة سيول في عام ٢٠١٢ قانوناً بشأن حقوق الإنسان. وتوجد في سيول إدارة لحقوق الإنسان، وهي تُدمج حقوق الإنسان في جوانب الإدارة العامة عن طريق خطة عملها المتعلقة بحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢. وفي إندونيسيا، تتمتع السلطات المحلية بسلطة الأخذ بلوائح محلية بشأن حقوق الإنسان؛ وقد أُصدرت في باكباك بمحارات وحدها ١٠ لوائح محلية بشأن حقوق الإنسان^(٣). وفي إسبانيا، وضعت مدينة مدريد خطة استراتيجية تتضمن في صلبها اعتبارات حقوق الإنسان، ونوع الجنس، والتقاطع في السياسات البلدية. ويسمح منتدى حقوق الإنسان التابع لها بالمشاركة في تصميم السياسات وتقييمها، في حين أن إطارها الاستراتيجي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ لسياسة المواطنة العالمية والتعاون الدولي، القائم على حقوق الإنسان^(٤)، يؤثر على تخطيط السياسات البلدية. وفي كندا، اعتمدت مدينة مونتريال إعلانات متصلة بحقوق الإنسان تشكل أساساً لأنشطتها ومبادئها التوجيهية وسياساتها وممارساتها التي تضمن المشاركة المتنوعة في الحياة البلدية.

(٣) ورقة مقدمة من منتدى المنظمات غير الحكومية الدولي المعني بالتنمية الإندونيسية.

(٤) انظر الرابط: www.ohchr.org/Documents/Issues/LocalGvt/Local/20190218Madrid3.pdf.

٨- وتساعد جهات الحكم المحلي على النهوض بحقوق الإنسان عن طريق إجراء مراجعات دورية مستقلة. وعلى سبيل المثال، أعد المجتمع المدني في جنيف "مراجعة دورية مستقلة" للحقوق الأساسية^(٥)، عملاً بالمادة ٤٢ من دستور جمهورية وكاتون جنيف. ويمكن هذا الحكم القانوني المجتمع المدني من مساءلة السلطات المحلية بشأن إعمال حقوق الإنسان.

٩- وتؤدي جهات الحكم المحلي دوراً بالغ الأهمية في ضمان الإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مثل الحق في السكن اللائق. ويمكن مشاهدة أحد هذه الأمثلة في مدينة تيراسا بإسبانيا. فمنذ عام ٢٠١٣، تتعرض المصارف التي تترك العقارات التابعة لها فارغة لعقوبات تفرضها عليها الحكومة بسبب "عدم الامتثال لمقتضيات الاستخدام الاجتماعي للمساكن". كما باشرت التقاضي الاستراتيجي عن طريق تقديم استئناف إلى المحكمة الدستورية لتأييد تطبيق هذه العقوبات بغية تعزيز الحق في السكن والظعن في تسليع المساكن. وتتناول الحكومات المحلية في برشلونة (إسبانيا) وأمستردام ونيويورك ومونتيفيديو عملية التغيير إلى الإسكان الفاخر عن طريق سياساتها، مدركة أن استراتيجية الإسكان الملائمة تحمي حقوق الإنسان، وخاصة في المناطق الحضرية حيث يتزايد انعدام المساواة والتشرد والتغيير إلى الإسكان الفاخر^(٦). وحتى الآن، اعتمدت ست مدن قانون حقوق من لا مأوى لهم^(٧).

١٠- ويمكن للحكومات المحلية أيضاً أن تساعد في ضمان أن تؤدي التكنولوجيات الجديدة إلى الحد بشكل فعال من أوجه انعدام المساواة القائمة وأن تشجع هذه الحكومات استخدام التكنولوجيا بغية زيادة حماية حقوق الإنسان على الصعيد المحلي. ففي أمستردام، على سبيل المثال، يُسهّل برنامج "مدينة أمستردام المفتوحة" (OpenCity Amsterdam) مشاركة السكان في رسم السياسات عن طريق توفير أدوات المشاركة الرقمية^(٨). وفي برشلونة، أسفرت "خطة رقمية مفتوحة" عن استحداث مجموعة أدوات لسياسة المعايير الرقمية الأخلاقية ترمي إلى مساعدة المدن على إيجاد سياسات رقمية شفافة^(٩). ويحمي ائتلاف المدن من أجل الحقوق الرقمية، حقوق الإنسان ويدعمها على الإنترنت على الصعيدين المحلي والعالمي على أساس مبادئ مشتركة^(١٠).

١١- وتؤدي جهات الحكم المحلي أيضاً دوراً رئيسياً في تعزيز وحماية حقوق الأفراد المنتمين إلى مجموعات معينة. فحقوق الأشخاص المعرضين لخطر التمييز يجب معالجتها بعناية على الصعيد المحلي، لأسباب ليس أقلها أن جهات الحكم المحلي تقدم الخدمات مباشرة إلى هؤلاء الأفراد ويمكن أن تصبح عن غير قصد طرفاً في أنماط تمييز متقاطعة. وتوضح الأمثلة المعروضة أدناه كيف يمكن لقوانين جهات الحكم المحلي وسياساتها وبرامجها أن يكون لها تأثير مباشر على مجموعات معينة معرضة لخطر التمييز.

(٥) انظر الرابط: http://libradio.org/wp-content/uploads/2019/04/Rapport_EPI_2019.pdf.

(٦) ورقة مقدّمة من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة).

(٧) انظر الرابط: www.housingrightswatch.org/billofrights.

(٨) انظر الرابط: www.amsterdam.nl/bestuur-organisatie/meedenken-meepraten/openstad-online/.

(٩) انظر الرابط: www.barcelona.cat/digitalstandards/en/init/0.1/index.html.

(١٠) ورقة مقدّمة من ممثل الأمم المتحدة. انظر أيضاً الرابط: [https://citiesfordigitalrights.org/assets/NYC-](https://citiesfordigitalrights.org/assets/NYC-AMS-BCN-LaunchGlobalCoalitionToProtectDigitalRights.pdf)

[AMS-BCN-LaunchGlobalCoalitionToProtectDigitalRights.pdf](https://citiesfordigitalrights.org/assets/NYC-AMS-BCN-LaunchGlobalCoalitionToProtectDigitalRights.pdf)

١٢- وتساعد جهات الحكم المحلي، عن طريق القوانين والسياسات البلدية، على حماية وتعزيز حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وعلى سبيل المثال، ففي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، فإن قانون بلديات الحكم الذاتي رقم ٣١١ بشأن "تعزيز واحترام حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الميول الجنسية أو الهويات الجنسية المختلفة في بلدية لاباز" يسري على السياسات البلدية المتعلقة بعدم التمييز. وفي ترينيداد وتوباغو، يُعلن القانون البلدي رقم ٢٠١٨/٢٤٧ يوم ١٧ أيار/مايو يوماً ضد كراهية المثلية الجنسية وكراهية مغايري الهوية الجنسانية في بلدية ترينيداد. وفي ولاية كواويلا دي ساراغوسا المكسيكية، أخذ إصلاح القانون المدني للولاية بالزواج المتساوي وأزال العقوبات التي تحول دون تبني الأزواج المثليين للأطفال. واعتمدت مدينة أمستردام "جدول الأعمال الوردي اللون للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨"؛ وتهدف سياستها الجديدة بشأن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين إلى زيادة التقبل الاجتماعي للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وفي إيطاليا، أنشأت سلطات مدينة نابولي سجلاً لحالات عقد القران المدني للأشخاص من نفس الجنس؛ في حين أن مكتب مكافحة التمييز، في مدينة فيينا، يدافع عن حقوق أنماط الحياة للأشخاص من نفس الجنس ومغايري الهوية الجنسانية، ويكافح التمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

١٣- وتمارس جهات الحكم المحلي أيضاً، عن طريق سياساتها وبرامجها، دوراً بالغ الأهمية في ضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. ففي اليونان، فإن مراكز العمل الإبداعي للأشخاص المعاقين في البلديات تركز، في جملة أمور، على التدريب المهني والتوجيه والدعم الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي ماليزيا، توفر لائحة البناء الموحد لعام ١٩٨٤ قائمة تحقّق، تستند إلى التصميم العام وإمكانية الوصول، يستخدمها مسؤولو الحكم المحلي لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن إلى مكونات البنية التحتية. واعتمدت ولاية كواويلا دي ساراغوسا المكسيكية قانوناً بشأن الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة، الأمر الذي أدى إلى ظهور سياسات عامة بشأن ضمان إمكانية الوصول وحدا بمشاريع البنية التحتية العامة والخاصة إلى النظر في توفيرها. ووضعت مدينة غويكوتشيا في كوستاريكا سياسات بشأن الإعاقة والمساواة.

١٤- وفيما يتعلق بالشعوب الأصلية، مارست جهات الحكم المحلي دوراً في جعل التشريعات والممارسات متوافقة مع المعايير الدولية بشأن الموافقة المسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية. ففي بلدة تشاراجوا، في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، أنشأ شعب الغواراني الأصلي بلدية مستقلة ذاتياً للسكان الأصليين تسمح بالحكم الذاتي القائم على عمليات صنع القرار الخاصة بهم، وفقاً للهوية الغوارانية، والنظرة العالمية (الرؤية الكونية) والثقافة^(١١). وفي بيرو، ينص قانون التشاور المسبق على حق الشعوب الأصلية في أن يجري التشاور معها بشأن التدابير التشريعية أو الإدارية التي تؤثر بشكل مباشر على حقوقهم الجماعية أو على وجودهم المادي أو على هويتهم الثقافية أو نوعية حياتهم أو تمتعتهم. وهو ينص على التشاور مع الشعوب الأصلية فيما يتعلق، على

(١١) انظر الرابط: www.regionsunies-fogar.org/en/media-files/254-the-first-indigenous-autonomy-is-born-in-bolivia

سبيل المثال، بالاستخدام المقترح لأراضي الشعوب الأصلية لأغراض الطاقة أو لمشاريع أخرى على الصعيد المحلي^(١٢).

١٥- وتؤدي جهات الحكم المحلي أيضاً دوراً حاسماً الأهمية عن طريق استخدام خطط وبرامج عمل لدعم الإدماج الاجتماعي للفئات المعرضة للخطر. ففي ألبانيا، وُضعت خطط عمل محلية من أجل تنفيذ خطة العمل الوطنية لإدماج أبناء الروما والمصريين (٢٠١٦-٢٠٢٠)^(١٣). واعتمدت كرواتيا الاستراتيجية الوطنية للإدماج الاجتماعي للروما (٢٠١٣-٢٠٢٠)^(١٤)، في حين أن بعض المقاطعات والمدن لديها خطط عمل خاصة بما لإدماجهم. وانضمت ثلاث بلديات في كرواتيا إلى التحالف الأوروبي للمدن والمناطق المؤيدة لإدماج الروما^(١٥)، وشاركت بلديات أخرى في مشاريع الإدماج الاجتماعي للروما. وفي البرتغال، تتصدى مدينة لشبونة للتمييز ضد الأقليات عن طريق برنامج "سوموس" (SOMOS)^(١٦)، وهو برنامج للتثقيف في مجال حقوق الإنسان يعزز التماسك الاجتماعي عن طريق التوعية وتقديم التدريب إلى موظفي المدن. وفي كولومبيا، نفذت مدينة ميديلين خطة ثقافية ترمي إلى توطيد السلام والمشاركة الديمقراطية، وتعترف بالحقوق الثقافية للأشخاص المنتمين إلى فئات من بينها السكان الكولومبيون من أصل أفريقي والسكان الأصليون والمشردون داخلياً^(١٧).

١٦- وتؤدي المدن والحكومات المحلية أيضاً دوراً بالغ الأهمية في مواجهة التحدي الذي تفرضه التدفقات الكبيرة من الناس داخل البلدان وفيما بينها بطريقة تضمن حقوقهم. فولاية كواويلا دي ساراغوسا المكسيكية، وهي مكان عبور واستقبال وإقامة للمهاجرين، قد وضعت المادة ١٤ من قانون السجل المدني لهذه الولاية، التي تضمن الحق في الهوية للجميع، بغض النظر عن وضع الشخص من حيث الهجرة. وفي برشلونة، بإسبانيا، توجد "وثيقة الحي" التي تشهد على صلات الشخص بالمدينة، ويمكن للمهاجرين الذين هم في وضع غير قانوني تقديمها قبل إجراءات الطرد أو الاحتجاز. وبالمثل، اعتمدت مدينة مونترال في كندا خطة عمل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ مكرسةً لدمج القادمين الجدد من أجل بناء مجتمعات شاملة للجميع.

١٧- واتخذ عدد من الحكومات المحلية تدابير للحد من الضرر الذي يلحق بالأشخاص الذين يتعاطون المخدرات: ففي لياج، بيلجيكيا، افتُتحت غرفة لاستهلاك المخدرات بغية الحد من مخاطر انتقال الأمراض المنقولة بالدم والجرعة الزائدة؛ واستثمرت بلدية تشوان متروبوليتان في جنوب أفريقيا في الحد من الضرر وذلك بإتاحة أدوات الحقن المعقمة والعلاج ببدائل الأفيون؛ في حين أن المشرعين وموظفي الخدمة المدنية، في بوينس آيرس، قد التمسوا المشورة من منظمة

(١٢) انظر الرابط: www.bancomundial.org/es/country/peru/publication/report-la-consulta-previa-en-el-peru.

(١٣) الرابط: www.rcc.int/romaintegration2020/docs/7/the-national-action-plan-for-integration-of-roma-and-egyptians-2016-2020--albania.

(١٤) الرابط: https://ec.europa.eu/info/sites/info/files/roma_croatia_strategy_en.pdf.

(١٥) انظر الرابط:

www.roma-alliance.org/uploads/bloc770/list_of_cities_and_regions_participating_to_the_alliance.pdf

(١٦) انظر الرابط: <https://pjp-eu.coe.int/en/web/coyote-magazine/somos>.

(١٧) انظر الرابط: www.agenda21culture.net/sites/default/files/files/good_practices/medellin-eng_def.pdf (ورقة مقدمة من موئل الأمم المتحدة).

"إنتركامبيوس: التبادلات" (Intercambios) غير الحكومية عند استحداث تدخلات ترمي إلى الحد من الضرر في النوادي الليلية^(١٨). وبالنظر إلى التحدي الذي يفرضه التبغ على الحق في الصحة، أقرت الكانتونات في سويسرا قوانين محلية بشأن الهواء الخالي من دخان التبغ، ما دفع الحكومة الاتحادية إلى صياغة تشريع اتحادي يسلط الضوء على حقيقة أنه يجوز للحكومات المحلية أن تتصرف قبل الحكومات الوطنية، وتؤثر فيها^(١٩).

١٨- ويمارس المجتمع المدني دوراً هاماً على الصعيد المحلي في الحالات التي توجد فيها فجوة تنفيذ تشريعية. فـ "حملة المدن المؤيدة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"^(٢٠) تُمكن المجتمع المدني والبلديات من تنفيذ هذه الاتفاقية على الرغم من الفراغ القائم على مستوى القوانين المحلية الناشئ عن عدم التصديق على الاتفاقية (مثلاً، عن طريق سن مراسيم تُلزم الحكم المحلي بمعالجة انعدام المساواة بين الجنسين^(٢١))، مثل المرسوم رقم NS-300.919 في مقاطعة سانتا كلارا^(٢٢).

ثالثاً- الأساليب الفعالة لتعزيز التعاون بين الحكومات المحلية والجهات المحلية صاحبة المصلحة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان

١٩- تشكل الإرادة السياسية، إلى جانب الانفتاح والشفافية، من جانب الحكومات المحلية، أمراً لا بد منه لتيسير التعاون من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وقد أبلغت اليونان عن "شعور قوي بالوعي الاجتماعي" داخل الحكومة المحلية وهو ما يرجع، جزئياً، إلى أن المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان هي إحدى الصلاحيات الرئيسية ضمن أعمال مكتب رئيس البلدية (العمدة). فالتفاعل اليومي بين رؤساء البلديات وموظفيهم والسكان الذين يخدمونهم، إلى جانب أدوات الاتصال الافتراضية مثل مكاتب المساعدة التفاعلية على المواقع الشبكية للبلديات، يساعدان على تعزيز الحكومات المحلية التعاونية والمفتوحة. وقد استحدثت ترينيداد وتوباغو وبوابات حكومية ومواقع شبكية ووسائط تواصل اجتماعي كطريقة لتمكين الناس من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالخدمات المحلية.

٢٠- وتشكل القيادة التي يتولاها رؤساء البلديات عنصراً هاماً في تحديد ثقافة الحكومات المحلية. وعلى سبيل المثال، تعقد مدينة سيول اجتماعاً سنوياً مع رئيس البلدية بشأن سياسة حقوق الإنسان. وقد يقوم رؤساء البلديات أيضاً بإشاعة ثقافة سلام؛ إذ توجد لدى شبكة رؤساء البلديات المناصرين للسلام^(٢٣) خطة عمل للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ تهدف إلى تحقيق

(١٨) ورقة مقدمة من الرابطة الدولية للحد من الأضرار (Harm Reduction International).

(١٩) ورقة مقدمة من مؤسسة العمل بشأن التدخين والصحة (Action on Smoking and Health).

(٢٠) الرابط: <http://citiesforcedaw.org/background/>.

(٢١) ورقة مقدمة من برنامج حقوق الإنسان والاقتصاد العالمي بكلية الحقوق بجامعة نورث إيسترن (the Program on Human Rights and the Global Economy of the Northeastern University School of Law) ومعهد حقوق الإنسان بجامعة كولومبيا (Columbia Human Rights Institute).

(٢٢) ورقة مقدمة من كلية الحقوق بجامعة سانتا كلارا (Santa Clara University School of Law).

(٢٣) الرابط: www.mayorsforpeace.org/english/.

السلام والتنمية المستدامة عن طريق تطوير مدن تتسم بالأمان والمرونة وعن طريق القضاء على الأسلحة النووية^(٢٤).

٢١- وجمع البيانات عن الوضع في البلديات هو أمر ذو أهمية حاسمة لوضع السياسات بشكل سليم من أجل حماية حقوق الإنسان. وقد أرسلت كوستاريكا مسحاً استقصائياً رقمياً إلى جميع السلطات البلدية فيما يتصل بهذا التقرير. ووفقاً لتحليل البيانات المقدمة من البلديات، لا يزال يوجد متسع للتحسين، نظراً إلى أنه لا توجد سياسات بشأن حقوق الإنسان إلا لدى بلديتين اثنتين.

٢٢- ويمكن للتعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن يساعد جهات الحكم المحلي على تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ففي كوت ديفوار، يساعد التعاون بين جهات الحكم المحلي واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على تنفيذ برامج لإعمال الحق في التعليم، ومكافحة العنف القائم على نوع الجنس (العنف الجنساني)، وتعزيز حقوق المرأة. وتجتمع المكاتب الإقليمية الخمسة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوريا مع هيئات حكم محلية لمناقشة حقوق الإنسان. ويمكن أن تكون وظيفة تقاسم المعلومات والتنسيق التي تقوم بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مورداً مفيداً جداً لجهات الحكم المحلي^(٢٥).

٢٣- ويتعامل أمناء المظالم مع الشكاوى ويجوز لهم القيام بزيارات رصد. ويمكن أن تكون هاتان الوظيفتان طريقتين مفيدتين لتعزيز التعاون بين الحكومات المحلية والجهات المحلية صاحبة المصلحة. ففي مالي يتلقى مكتب أمين المظالم، على الصعيد الوطني، شكاوى تتعلق بجملة أمور منها أداء إدارات الدولة والسلطات المحلية لمهامها^(٢٦). وفي أوكرانيا، أسفرت الزيارات التي قام بها أمين المظالم إلى الحكومات المحلية عن برامج جديدة للحماية الاجتماعية والرعاية الطبية. ويمكن أيضاً تناول الشكاوى على الصعيد المحلي أو الإقليمي؛ وعلى سبيل المثال، تتناول المكاتب الإقليمية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوريا الشكاوى والإحصاءات المتعلقة بالوثائق ذات الصلة^(٢٧). وتتيح برشلونة أيضاً أمناء مظالم محليين^(٢٨).

٢٤- ويمكن للحكومات المحلية أن تتخذ إجراءات لالتماس سبل انتصاف للضحايا. فقد أدى قيام حكومة مقاطعة آتشيه في إندونيسيا في عام ٢٠١٢ بسن القانون المحلي رقم ٢٠١٣/١٧ إلى إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة مكلفة بالكشف عن الحقيقة وراء انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في آتشيه، وتقديم توصيات لتوفير سبل انتصاف فعالة للضحايا^(٢٩).

(٢٤) ورقة مقدمة من مدينة غريني (فرنسا).

(٢٥) ورقة مقدمة من برنامج حقوق الإنسان والاقتصاد العالمي بكلية الحقوق بجامعة نورث إيسترن (the Program on Human Rights and the Global Economy of the Northeastern University School of Law) ومعهد حقوق الإنسان بجامعة كولومبيا (Columbia Human Rights Institute).

(٢٦) انظر الرابط: www.aomf-ombudsmans-francophonie.org/mali-mediateur-de-la-republique-du-mali/

(٢٧) ورقة مقدمة من جمهورية كوريا و غوانجيو.

(٢٨) انظر الرابط: www.righttothecityplatform.org.br/download/publicacoes/what-R2C_digital-1.pdf, p. 21

(٢٩) انظر الرابط: <https://asia-ajar.org/2017/11/press-release-first-year-anniversary-aceh-trc/>. ورقة مقدمة من منتدى المنظمات غير الحكومية الدولي المعني بالتنمية الإندونيسية.

٢٥- وللتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان أهمية حاسمة بالنسبة إلى الموظفين العموميين العاملين على مستوى الحكم المحلي. ففي مصر، يجري تقديم التدريب في مجال حقوق الإنسان إلى الموظفين العموميين العاملين في وحدات الإدارة المحلية داخل المحافظات المصرية. وتقدم السنغال التدريب إلى المسؤولين المنتخبين المحليين الذين يؤكدون على الحاجة إلى القيادة بشأن تدابير مكافحة التمييز والمساواة في المعاملة. وفي المكسيك، تقوم ولاية كواويلا دي ساراغوسا بتدريب موظفي إنفاذ القانون على حقوق الإنسان للمهاجرين، وللعاملين في مجال الحماية المدنية بشأن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في المواقف الخطرة. كما أبلغت أمستردام وبودابست وفيينا عن أنشطة تدريبية، وهو ما فعلته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوريا، التي استحدثت دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان للموظفين العموميين في مقاطعة غانغون.

٢٦- كما أن الحوار والتعاون بين الحكومات المحلية والمجتمع المدني قد ساعد الأولى في تطوير المعرفة بحقوق الإنسان وكان بمثابة حافز لتقدم حقوق الإنسان على الصعيد المحلي. وعلى سبيل المثال، ففي ساو باولو بالبرازيل، قامت لجنة خاصة معنية بالمشردين (Comitê Intersetorial da Política Municipal para a População em Situação de Rua: اللجنة المشتركة بين القطاعات للسياسة البلدية بشأن السكان المرتبطة أوضاعهم بالشارع)، تضم عدداً متساوياً من الأعضاء من الحكومة والمجتمع المدني، بعقد جلسات استماع عامة وبتقييم السياسات العامة التي تتناول التشرد، وحددت مسألة الحصول على السكن كأولوية رئيسية، ما أدى إلى إنشاء لجنة فرعية لمعالجة التشرد بشكل أكثر فعالية. وفي فيينا، أدت عملية تشاركية امتدت على مدى عامين وشاركت فيها الحكومة المحلية والمجتمع المدني إلى إعلان فيينا مدينة لحقوق الإنسان^(٣٠). وفي السويد، كان الهدف من حملة التوعية التي أطلقت في بلدية بيتيا هو إيجاد حلول لقضايا حقوق الإنسان عن طريق العمل مع المجتمع المدني^(٣١). وبالمثل، ففي نورمبرغ، بألمانيا، يقوم مكتب لحقوق الإنسان بإشراك المجتمع المدني عن طريق عقد اجتماع مائدة مستديرة بشأن حقوق الإنسان، و"أمانة" الإدماج الاجتماعي وحقوق الإنسان، واللجان المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتلك المخصصة للاجئين والمهاجرين.

٢٧- ويمكن أن تكون الاتفاقات المعقودة فيما بين المؤسسات مفيدة بشكل خاص في السماح للحكومات المحلية بتعميم الاهتمام بحقوق الإنسان. ففي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تعزز الاتفاقات المعقودة فيما بين المؤسسات التعاون بين الحكومات المحلية والجهات المحلية صاحبة المصلحة من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، جرى التوقيع على اتفاقية تعاون بين حكومتي بلدي لا باز وإل ألتو بشأن التخلص من النفايات والوقاية من الأمراض المستوطنة، بينما أبرم اتفاق آخر بين مدينة تاريخنا ووزارة التخطيط والصندوق الوطني للاستثمار الإنتاجي والاجتماعي بشأن مشاريع لتزويد المناطق الريفية بمياه الشرب. والاتفاقات المعقودة فيما بين المؤسسات والتي تتبنى نهجاً قائماً على حقوق الإنسان يمكن أن تكون طريقة فعالة ليس فقط لإعمال الحق في المياه وخدمات الصرف الصحي ولكن أيضاً لإعمال الحق في التمتع بمستوى معيشي لائق.

(٣٠) انظر الرابط: www.wien.gv.at/english/social/integration/pdf/human-rights-declaration.pdf.

(٣١) ورقة مقدمة من الرابطة السويدية للسلطات المحلية والأقاليم (Swedish Association of Local Authorities and Regions)، ومعهد راؤول فالينبيرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني (Raoul Wallenberg Institute for Human Rights and Humanitarian Law).

٢٨- وشكّلت الشراكات بين الحكومات المحلية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الدولية طريقة مهمة أخرى لتعزيز التعاون بغية التغلب على التحديات المحلية. فمُنذ أزمة اللاجئين لعام ٢٠١٥، عملت منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الدولية مع البلديات في اليونان على حماية حقوق الإنسان. وتمكنت الحكومات المحلية، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وتمويل من المديرية العامة للعمليات الأوروبية للحماية المدنية والمعونة الإنسانية (الاتحاد الأوروبي)، من تنفيذ مشروع التوعية بالاتجار بالأطفال والتمكين لمكافحة وبرنامج الدعم الطارئ للهجرة الوافدة والإقامة الذي يهدف، في جملة أمور، إلى ضمان توفير أوضاع معيشية لائقة عن طريق توفير الرعاية الصحية والتعليم للاجئين^(٣٢). كما أن برنامج الهجرة بين المدن المتوسطة^(٣٣)، الذي يساعد على تحسين إدارة الهجرة القائمة على الحقوق في مدن شمال أفريقيا والشرق الأوسط^(٣٤)، يعمل عن طريق الشراكة وتبادل الممارسات الجيدة مع المدن في أوروبا، مع التركيز على استيعاب المهاجرين وإدماجهم.

٢٩- وفي بعض البلدان، جرى التوصل إلى اتفاقات بين الحكومات والسلطات المحلية بغية تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد المحلي. ففي السويد، على سبيل المثال، جرى التوقيع على اتفاق في عام ٢٠١٤ من جانب الحكومة والرابطة السويدية للسلطات المحلية والأقاليم، وهي هيئة مؤلفة من جميع البلديات ومجالس المقاطعات تمثل الحكومات المحلية وتدافع عنها. وهذا الاتفاق، الذي ينص، في جملة أمور، على اتخاذ خطوات لزيادة الوعي بحقوق الإنسان لدى المسؤولين المنتخبين وموظفي الخدمة المدنية، هو وسيلة فعالة لضمان الامتثال للالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان التي لها تأثير على أنشطة مجالس البلديات والمقاطعات.

٣٠- وتمثل أنشطة إحياء الذكرى ومناسبات الذكرى السنوية وغيرها من الأحداث الخاصة أسلوباً فعالاً آخر لتدعيم التعاون بين الحكومات المحلية والجهات المحلية صاحبة المصلحة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأحد الأمثلة على ذلك هو مشروع "شتولبيرشتاين" (Stolperstein)^(٣٥)، الذي يجيي ذكرى ضحايا النازيين عن طريق وضع لوحة أمام آخر سكن للضحايا اختاروه هم، بعد الحصول على إذن من السلطات المحلية^(٣٦). ويجري تقديم خدمة تذكارية مماثلة من جانب رابطة "الأحياء: الذاكرة والعدالة" (Barrios x Memoria y Justicia) في بوينس آيرس، حيث وضعت الرابطة منذ عام ٢٠٠٥ لوحات رخامية في الأحياء تقديراً لضحايا الديكتاتورية العسكرية^(٣٧). وتقوم مدن سوروكابا (البرازيل)، وغريني (فرنسا) ونوريمبيرغ (ألمانيا) جميعها بإبراز أهمية التعليم المتعلق بمحرقة اليهود (الهولوكوست) وإحياء ذكرى الحرب العالمية الثانية. وقد أصرت مدينة غريني على إطلاق أسماء متصلة بالسلام على الأماكن العامة. وفي إسبانيا، تُدرج مدينة جيوثوكوا مسألة إحياء حالات الذكرى التاريخية ضمن مهام المديرية العامة للتعايش وحقوق الإنسان، التابعة للمدينة.

(٣٢) انظر الرابط: https://ec.europa.eu/echo/blog/home-away-home-refugees-greece-empowered-through-rented-accommodation-and-cash-assistance_en

(٣٣) الرابط: https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/region/north-africa/regional/mediterranean-city-city-migration-mc2cm-phase-ii_en

(٣٤) ورقة مقدمة من مؤئل الأمم المتحدة.

(٣٥) الرابط: www.stolpersteine.eu/en/

(٣٦) Eliza Apperly, "The Holocaust memorial of 70,000 stones", BBC, 29 March 2019

(٣٧) انظر الرابط: www.telam.com.ar/notas/201503/98952-dia-de-la-memoria-baldosas.html

٣١- وقد أعاد إعلان جنيف المتعلق بحقوق الإنسان والتراث الثقافي: المدن الملتزمة بالعمل معاً^(٣٨)، والذي وقعت عليه مدن مختلفة^(٣٩)، تأكيد أهمية حماية التراث الثقافي، بالنظر إلى أن تدمير التراث الثقافي يمحو الذاكرة البشرية ويحطّ من شأن القيم الإنسانية^(٤٠). ويُلزِم هذا الإعلان المدن بأن تضع الناس وحقوقهم في صميم السياسات، وهو يحدد الآليات التشاركية لإعادة تأهيل التراث الثقافي.

٣٢- وتشكّل المكتبات أداة مهمة للحكومات المحلية فيما يتعلق بالنهوض بحقوق الإنسان. وتحمل الحكومات المحلية مسؤولية خاصة عن ضمان حصول المكتبات على الدعم اللازم والسماح لها بالعمل بجرية^(٤١). وتقدم المكتبات خدمات تعزز الحق في كل من التعليم والمشاركة في الحياة الثقافية والشؤون العامة. كما أنها تيسّر الوصول إلى المعلومات عن طريق تمكين الناس من معرفة حقوقهم ونشر ثقافتهم والحفاظ على المجتمعات^(٤٢). ويمكنها أيضاً أن تقدّم خدمات الإنترنت والتدريب بشأن الخصوصية على الإنترنت.

رابعاً- الحكومات المحلية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والخطة الحضرية الجديدة

٣٣- الحكومات المحلية هي جهات فاعلة رئيسية في إضفاء الطابع المحلي على الالتزامات المتعهد بها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٤٣) وفي الخطة الحضرية الجديدة المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث). وما يوجد لدى مسؤولي الحكومات المحلية من خبرة فنية ومعارف هي أصول قيّمة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك التعهد الوارد فيها بعدم ترك أحد خلف الركب واستهداف من هم في ذيل الركب. وكثيراً ما يجري تقاسم مسؤولية التنفيذ والمراجعة بين الحكومة الوطنية والحكومات المحلية. وفي الاجتماع الذي عقده مجلس حقوق الإنسان فيما بين الدورتين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ بشأن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أشارت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى أن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ يتطلب شراكات أقوى بين الجهات صاحبة المصلحة على جميع الصُّعد^(٤٤). كما أن معهد راؤول فالينبيرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، في تقريره المعنون "مدن حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة" لعام ٢٠١٨^(٤٥)،

(٣٨) الرابط: www.ohchr.org/Documents/Issues/CulturalRights/Declaration26March2018_EN.pdf.

(٣٩) انظر الرابط:

www.ville-geneve.ch/themes/geneve-internationale/declaration-geneve/villes-signataires/

(٤٠) انظر الرابط: www.standup4humanrights.org/en/highlights_16.html.

(٤١) ورقة مقدمة من الاتحاد الدولي لرابطات ومؤسسات المكتبات.

(٤٢) ورقة مقدمة من مدينة نابلي.

(٤٣) انظر الرابط: <https://rwi.lu.se/publications/human-rights-cities-and-the-sdgs/>.

(٤٤) "Human rights and the 2030 Agenda: empowering people and ensuring inclusiveness and equality", OHCHR, 16 January 2019.

(٤٥) متاح على الرابط:

https://portal.research.lu.se/portal/files/53375782/HR_Cities_and_SDGs_print_updated.pdf

قد أشار إلى أن مدن حقوق الإنسان هي في وضع أفضل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالمقارنة مع المدن التي تجاهلت حقوق الإنسان عند سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٣٤- ويمكن للحكومات المحلية أن تساعد في زيادة الوعي بأهداف التنمية المستدامة باستخدام الأساليب التقليدية والمبتكرة. ففي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، شاركت مدينة لاباز في المؤتمر الأيبيري - الأمريكي الثاني عشر للبلديات، ووقّعت على "خطاب التزام من جانب الحكومات المحلية الأيبيرية - الأمريكية" بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة^(٤٦). وفي النرويج، تشجّد الحكومات المحلية الوعي عن طريق مشاركة الجهات المحلية صاحبة المصلحة وقيام السلطات المحلية بوضع استراتيجيات للتخطيط البلدي وخطط عمل رئيسية تعزز الاستخدام المستدام للأراضي. وتشجع مدينة أوترخت في هولندا الجهود الرامية إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة عن طريق التركيز على تنفيذ الجهات المحلية صاحبة المصلحة وربط المبادرات المحلية بالتطورات الوطنية والدولية. وتعرض لوحة عرض أهدافها العالمية البيانات المحلية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وتوضح لموظفي البلدية مدى ارتباط عملهم بهذه الأهداف.

٣٥- وتقوم الشبكات الإقليمية والدولية بشحذ الوعي بأهداف التنمية المستدامة. فقد عقد المكتب الإقليمي لأوروبا التابع لمفوضية حقوق الإنسان جلسة تبادل أفكار مع رؤساء بلديات باليرمو (إيطاليا)، وغدانسك (بولندا)، ومالو (السويد) وبريستول (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) بشأن تعزيز التزام المدن بحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة في أيار/مايو ٢٠١٨. كما تقوم الشبكات غير الرسمية^(٤٧) بتمكين المدن من مناقشة توطين أهداف التنمية المستدامة^(٤٨). ففي المنتدى العالمي لمدن حقوق الإنسان لعام ٢٠١٨، المعقود في غوانغجو بجمهورية كوريا^(٤٩)، جرى النظر في الروابط بين مشاريع حقوق الإنسان بالمدن والإجراءات اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ وقرر المشاركون في خاتمة المطاف أن يجري بحلول عام ٢٠٢٠ اعتماد خطة عمل غوانغجو لعام ٢٠٣٠ لمدن حقوق الإنسان^(٥٠). وفي المؤتمر العالمي والمجلس العالمي للمدن المتحدة والحكومات العالمية، المقرر عقده في ديربان بجنوب أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، ستناقش الحكومات المحلية التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة^(٥١).

٣٦- والاستعراضات الطوعية لأهداف التنمية المستدامة هي طرق هامة تتيح للحكومات المحلية متابعة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. فالإعلان الوزاري الذي اعتمد في عام ٢٠١٧ في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة قد أكد على أهمية إشراك السلطات المحلية في الاستعراضات الوطنية الطوعية^(٥٢). وتشتمل العملية التشاركية التي اتبعتها ولاية هاواي ومدينة

(٤٦) انظر الرابط: <http://localizingthesdgs.org/index.php/story/view/147>.

(٤٧) انظر الرابط: http://nws.eurocities.eu/MediaShell/media/Concept_note_SAF_Utrecht_FINAL.pdf.

(٤٨) ورقة مقدمة من وكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي.

(٤٩) انظر الرابط: www.whrcf.org/E_p1100.php.

(٥٠) انظر الرابط: www.uclg-cisd.org/en/news/latest-news/new-alliances-aimed-putting-human-rights-

www.heart-2030-agendas-gwangju-hosts

(٥١) الرابط: www.uclg.org/en/media/events/uclg-world-congress-and-world-council.

(٥٢) الرابط: www.un.org.ecosoc/files/files/en/2017doc/2017_draft_ministerial_declaration_hlpf-hls.pdf.

هونولولو لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في هاواي على إجراء استعراض محلي طوعي من أجل المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٩. والتقييم الذاتي من جانب الحكومات المحلية للتقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يمكن أن يكون أداة قيمة. وقد اشتمل تقرير الاستدامة الذي أعدته مدينة نوريمبيرغ^(٥٣) على إمعان النظر في السياسات والبرامج التي بُدئ فيها بخصوص كل هدف من هذه الأهداف، والعلاقة بين الأهداف وحقوق الإنسان، والتحديات المحلية التي تُصَادَف.

٣٧- ويتبع كثير من الحكومات المحلية/جهات الحكم المحلي استراتيجيات مرتبطة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، ستقوم مدينة سوكري في دولة بوليفيا المتعددة القوميات بوضع استراتيجية لتوطين هذه الأهداف، وذلك بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق توجيهي من منظمات المجتمع المدني. وفي ماليزيا، تنفذ الحكومات المحلية هذه الأهداف عن طريق استراتيجيات "خضراء" تشمل، على سبيل المثال، الاستفادة من مياه الأمطار أو استخدام حافلات مجانية بالمدن تتسم بانخفاض انبعاثاتها من الكربون. وتستخدم المكسيك برامج الدولة لحقوق الإنسان كأداة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من جانب الحكومات المحلية. وفي مدريد، تستند استراتيجية توطين أهداف التنمية المستدامة إلى سياستها القائمة على حقوق الإنسان والمتمثلة في المواطنة العالمية والتعاون الدولي.

٣٨- وتستخدم بعض الحكومات المحلية عمل البلديات للوفاء بالالتزامات المتعهد بها بموجب أهداف التنمية المستدامة. فلتحقيق الهدف ٦ من هذه الأهداف، تدير مدينة تيراسا (إسبانيا) المياه كخدمة عامة عن طريق مؤسسة أعمال عامة محلية، ما يضمن ملكية المدينة للإمداد بالمياه والحصول على المياه كحق وليس كسلعة. وبالمثل، فلتجنّب تسليع المياه ولضمان المساواة في الحصول عليها في مدينة غريني (فرنسا)، أعادت المدينة إخضاع إنتاج المياه وإدارتها وتوزيعها للسيطرة العامة.

٣٩- وتمثل الخطة الحضرية الجديدة فرصة فريدة لضمان استخدام الاستجابات لحقوق الإنسان في التصدي لتحديات التحضر ومشاكله^(٥٤). فقد ظل الوعي بهذه الخطة وتنفيذها على الصعيد المحلي محدودين، وخاصة فيما يتعلق بالتنمية الحضرية المستدامة^(٥٥). ومع ذلك، فإن الروابط بين التوسع الحضري السريع والحق في السكن اللائق وحقوق الإنسان الأخرى ذات الصلة تتيح للحكومات المحلية الفرصة لبناء القدرات المتعلقة باستخدام إطار حقوق الإنسان في التخطيط الإنمائي. وقد استكشفت ذلك المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، وذلك في تقريرها عن الأهمية المحورية للحق في السكن اللائق بالنسبة إلى التنمية وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة (الوثيقة A/70/270). وقد انضمت أكثر من ٣٠ مدينة إلى 'مبادرة التحول'، وهي حملة عالمية من أجل الحق في السكن أطلقتها المقررة الخاصة^(٥٦)، في إطار شراكة مع لجنة

(٥٣) انظر الرابط:

www.nuernberg.de/imperia/md/umweltreferat/dokumente/4_nachhaltigkeitsbericht.pdf

(٥٤) OHCHR, "Habitat III: 'Cities for people, with people', UN rights experts urge", press release, 13 October 2016 (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "الموئل الثالث: مدن من أجل الناس، وبالناس"، خبراء الحقوق بالأمم المتحدة يحثون"، نشرة صحفية، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦).

(٥٥) ورقة مقدمة من مركز ميسترا للبحوث المستقبلية الحضرية (Mistra Urban Futures).

(٥٦) الرابط: www.unhousingrapp.org/the-shift

الإدماج الاجتماعي والديمقراطية التشاركية وحقوق الإنسان التابعة لمنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية ومع مفوضية حقوق الإنسان. وتهدف المبادرة إلى استعادة وإعمال الحق في السكن اللائق، وجعل الإسكان حقاً من حقوق الإنسان، وليس مجرد سلعة.

٤٠ - ويمكن للحكومات المحلية أن تؤدي دوراً رئيسياً في دعم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة القائمة على حقوق الإنسان. فقد استضافت مونتريال (كندا) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ المؤتمر المواضيعي للموئل الثالث والمعني بالمناطق الحضرية لإظهار دعمها لعملية الصياغة. وفي كوت ديفوار، أنشئت وزارة الشؤون الحضرية في عام ٢٠١٨ لقيادة التخطيط الحضري ولتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وبالنظر إلى أن أيدجان بها أكثر من ١٤٤ حياً من الأحياء ذات الوضع الهش، تعمل البلديات المعنية مع المكتب الوطني للدراسات التقنية والتنمية ومع موئل الأمم المتحدة من أجل تحسينها. ويجري إيلاء اهتمام أكبر لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وللخطة الحضرية الجديدة في مؤتمرات رابطات جهات الحكم المحلي، مثلاً، خلال أيام الحكم المحلي في بوروندي والكاميرون ومالي وتوغو^(٥٧). ووفقاً لموئل الأمم المتحدة، فإن الخطة الحضرية الجديدة و'خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠' متكاملتان، ويتطلب التقدم في تنفيذهما الأخذ بإجراءات منسّقة على الصُّعد المحلي والوطني والعالمي^(٥٨).

خامساً - كيف ترتبط الحكومات المحلية بالأمم المتحدة؟

٤١ - ترتبط الحكومات المحلية ارتباطاً متزايداً بنظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن طريق الاستعراض الدوري الشامل، وهيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة، والمنتديات الصادرة لها تكليف من مجلس حقوق الإنسان. كما توجد روابط بين الحكومات المحلية وكيانات الأمم المتحدة.

٤٢ - وتُسهم الحكومات المحلية في أعمال الاستعراض الدوري الشامل وتشارك فيها على نحو متزايد. ففي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تشارك الحكومات المحلية في صياغة التقرير الوطني المقدم من أجل استعراض الحالة في الدولة وفي التحقق من صحته وذلك في سياق حلقات عمل تُعقد فيما بين الوزارات من أجل التحقق من صحته، وهي حلقات تتيح إمكانية الوصول إلى المعلومات المقدمة من جملة جهات من بينها الحكومات البلدية. وفي بعض الأحيان، تضم وفود الدول التي تحضر دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل ممثلين عن الحكومات المحلية أو وزارات الحكم المحلي (انظر الوثيقة A/HRC/36/7، المرفق؛ والوثيقة A/HRC/38/8، المرفق) رغم أن هذا الممارسة ليست واسعة الانتشار. وقُدِّم العديد من التوصيات إلى الدول بشأن الحكم المحلي^(٥٩)، من بينها توصيات بأن تعزز الدول المساواة بين الجنسين في المناصب

(٥٧) ورقة مقدمة من موئل الأمم المتحدة.

(٥٨) UN-Habitat, *Tracking Progress Towards Inclusive, Safe, Resilient and Sustainable Cities and Human Settlements*, SDG 11 Synthesis Report – High-level Political Forum 2018 (متاح على الرابط: <https://unhabitat.org/sdg-11-synthesis-report/>).

(٥٩) انظر الوثيقة A/HRC/32/7، الفقرة ١٢٣-٤٩؛ والوثيقة A/HRC/32/11، الفقرة ١٠٤-٧٦؛ والوثيقة A/HRC/38/4، الفقرتين ١٤٥-٤٥ و ١٥٩-١٤٥؛ والوثيقة A/HRC/38/7، الفقرة ١١٤-٨٠؛ والوثيقة A/HRC/38/12، الفقرة ٩٦-٩٥؛ والوثيقة A/HRC/38/13، الفقرة ١٠٥-١٢٦؛ والوثيقة A/HRC/39/3، الفقرة ١١٤-٣٤؛ والوثيقة A/HRC/39/4، الفقرة ١٢٥-١٢٥؛ والوثيقة A/HRC/39/7، الفقرة ١٠١-١٤٥؛ والوثيقة A/HRC/39/16، الفقرتين ٢٤-١٥٥ و ٢٤-٣١٨.

التي تُشغَل بالانتخاب، بما في ذلك على الصعيد المحلي^(٦٠). وخلال العرض والحوار التفاعلي أثناء الاستعراض الدوري الشامل، سلطت الدول المشمولة بالاستعراض الضوء على أنشطة حقوق الإنسان المضطَّع بها على الصعيد المحلي^(٦١).

٤٣- وتقدم هيئات المعاهدات توصيات ذات صلة بالحكومات المحلية/جهات الحكم المحلي، وتسهم هذه الأخيرة في الاستعراضات التي تجربها هيئات المعاهدات. وكانت إحدى التوصيات الشائعة هي أن التوصيات التي تلتقها الدولة ينبغي أن تنشرها الحكومة المركزية على الحكومات المحلية/جهات الحكم المحلي والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة^(٦٢). كما قُدمت توصيات بشأن مشاركة الأقليات الإثنية^(٦٣)، والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي^(٦٤)، والسكان الأصليين^(٦٥)، والنساء^(٦٦)، في جملة أشياء من بينها الحكومات المحلية/جهات الحكم المحلي، وبشأن تحسين التنسيق بين الحكومات المحلية والحكومة الوطنية^(٦٧) وضمان أن تدرك السلطات المحلية مسؤولياتها عن طريق القيام، في جملة أمور، بنشر التوجيهات لدى السلطات المحلية^(٦٨). كما ركزت التوصيات

(٦٠) انظر الوثيقة A/HRC/31/8، الفقرة ١٣٣-٣٣؛ والوثيقة A/HRC/38/10، الفقرة ١٣٧-٢٣٥.

(٦١) انظر الوثيقة A/HRC/38/8، الفقرتين ١١٦ و ١٢٥؛ والوثيقة A/HRC/39/3، الفقرة ٩٨؛ والوثيقة A/HRC/39/6، الفقرة ٨٩؛ والوثيقة A/HRC/39/9، الفقرة ١٢؛ والوثيقة A/HRC/39/10، الفقرة ٧٠؛ والوثيقة A/HRC/39/12، الفقرة ١٤.

(٦٢) انظر الوثيقة CEDAW/C/GTM/CO/8-9، الفقرة ٥٢؛ والوثيقة CEDAW/C/KEN/CO/8، الفقرة ٥٥؛ والوثيقة CEDAW/C/NOR/CO/9، الفقرة ٥٢؛ والوثيقة CEDAW/C/BFA/CO/7، الفقرة ٥٦؛ والوثيقة CEDAW/C/SGP/CO/5، الفقرة ٤٩؛ والوثيقة CEDAW/C/NGA/CO/7-8، الفقرة ٥٠؛ والوثيقة CEDAW/C/GAB/CO/6، الفقرة ٤٩؛ والوثيقة CRPD/C/LUX/CO/1، الفقرة ٦١؛ والوثيقة CRPD/C/PAN/CO/1، الفقرة ٦٧.

(٦٣) الوثيقة CERD/C/SVK/CO/11-12، الفقرة ٢٠.

(٦٤) الوثيقة CERD/C/URY/CO/21-23، الفقرة ١٩.

(٦٥) الوثيقة CERD/C/PRY/CO/4-6، الفقرة ٢٨؛ والوثيقة CCPR/C/NZL/CO/6، الفقرة ٤٨.

(٦٦) انظر الوثيقة CEDAW/C/THA/CO/6-7، الفقرة ٢٩؛ والوثيقة CEDAW/C/NER/CO/3-4، الفقرة ٢٧؛ والوثيقة CEDAW/C/FSM/CO/1-3، الفقرة ٣١؛ والوثيقة CEDAW/C/BTN/CO/8-9، الفقرة ٢٣؛ والوثيقة CEDAW/C/EST/CO/5-6، الفقرة ٢٣؛ والوثيقة CEDAW/C/HND/CO/7-8، الفقرة ١٥؛ والوثيقة CEDAW/C/MMR/CO/4-5، الفقرة ٣١؛ والوثيقة CEDAW/C/MNG/CO/8-9، الفقرة ٢٣؛ والوثيقة CEDAW/C/JPN/CO/7-8، الفقرتين ٣١ (ب) و ٤٥؛ والوثيقة CEDAW/C/SEN/CO/3-7، الفقرتين ١٥ و ٢٥ (أ)؛ والوثيقة CEDAW/C/GMB/CO/4-5، الفقرة ٢٧ (أ)؛ والوثيقة CEDAW/C/NAM/CO/4-5، الفقرة ٢٧؛ والوثيقة CEDAW/C/ERI/CO/5، الفقرة ٢٥ (ب).

(٦٧) الوثيقة CMW/C/ECU/CO/3، الفقرة ١٣؛ والوثيقة CEDAW/C/NGA/CO/7-8، الفقرة ٤٦؛ والوثيقة CEDAW/C/ITA/CO/7، الفقرة ٢٢؛ والوثيقة CRC/C/OPSC/BTN/CO/1، الفقرة ١٧؛ والوثيقة CERD/C/MDA/CO/10-11، الفقرة ٢١؛ والوثيقة CERD/C/CYP/CO/23-24، الفقرة ٢٧؛ والوثيقة CRPD/C/BIH/CO/1، الفقرة ١٧؛ والوثيقة CRC/C/OPSC/MWI/CO/1، الفقرة ١٢؛ والوثيقة CRC/C/EST/CO/2-4، الفقرة ٧؛ والوثيقة CRC/C/OPSC/GAB/CO/1، الفقرة ١٣؛ والوثيقة CRC/C/NPL/CO/3-5، الفقرتان ٢٥ و ٤٠؛ والوثيقة CCPR/C/SWE/CO/7، الفقرة ٥؛ والوثيقة A/HRC/32/35/Add.3، الفقرات ٩٤ و ١٠٠ و ١٠٤؛ والوثيقة CRC/C/ZWE/CO/2، الفقرة ٣٥ (ب)؛ والوثيقة CRC/C/BEN/CO/3-5، الفقرة ٣٧ (و)؛ والوثيقة CEDAW/C/TLS/CO/2-3، الفقرة ١١ (ج)؛ والوثيقة CRC/C/OPAC/CUB/CO/1، الفقرة ١٠؛ والوثيقة CRC/C/CHL/CO/4-5، الفقرتان ١٣ (د) و ١٥ (ب).

(٦٨) الوثيقة E/C.12/SWE/CO/6، الفقرة ٨.

التي قدمتها هيئات المعاهدات على بناء قدرات الحكومات المحلية فيما يتصل بحقوق الإنسان بشكل عام^(٦٩)؛ والتجاوب مع الاعتبارات الجنسانية^(٧٠)؛ والتدابير الرامية إلى تلبية احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة^(٧١)؛ والتدريب بشأن حقوق الطفل^(٧٢)؛ ومنع التمييز العنصري^(٧٣)؛ وحقوق السكان المهمشين والأقليات الإثنية^(٧٤).

٤٤- وتقدم الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان توصيات ذات صلة إلى الحكومات المحلية/جهات الحكم المحلي، كما تتعاون هذه الأخيرة مع الإجراءات الخاصة. وتجتمع أيضاً الإجراءات الخاصة مع الحكومات المحلية/جهات الحكم المحلي أثناء الزيارات القطرية وتقدم توصيات بهذا الشأن^(٧٥). وعلى سبيل المثال، عرض مدير التعايش وحقوق الإنسان في مجلس مقاطعة جيبوثوكوا (انظر الفقرة ٣٠ أعلاه) أعمال المديرية بشأن التنوع^(٧٦) أثناء زيارة المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات إلى إسبانيا في عام ٢٠١٩.

٤٥- وتناولت الإجراءات الخاصة حقوق الإنسان على الصعيد المحلي عن طريق بلاغات تتعلق، على سبيل المثال، بحقوق المرأة والحماية من العنف المنزلي والعنف القائم على نوع الجنس (العنف الجنساني) في روما^(٧٧)؛ وعن طريق إصدار بيانات عامة، كما هو الأمر فيما يتصل بتلوث إمدادات المياه في مدينة فليننت (الولايات المتحدة الأمريكية)^(٧٨)؛ وعن طريق الزيارات غير الرسمية، على سبيل المثال الزيارة إلى مدينة ديترويت (الولايات المتحدة) بشأن تأثير انقطاعات المياه على حقوق الإنسان^(٧٩).

(٦٩) الوثيقة CERD/C/TKM/CO/8-11، الفقرة ٢٥؛ والوثيقة CRC/C/NZL/CO/5، الفقرة ١٢(ب)؛ والوثيقة E/C.12/AGO/CO/4-5، الفقرة ١٠.

(٧٠) الوثيقة CMW/C/IDN/CO/1، الفقرة ٥٧؛ والوثيقة CEDAW/C/ECU/CO/8-9، الفقرتان ١٥(ج) و(د).

(٧١) الوثيقة CRPD/C/LUX/CO/1، الفقرة ١٧.

(٧٢) انظر الوثيقة CRC/C/MWI/CO/3-5، الفقرة ١١.

(٧٣) انظر الوثيقة CERD/C/AUS/CO/18-20، الفقرة ٣٩.

(٧٤) انظر الوثيقة CERD/C/UKR/CO/22-23، الفقرة ٢٠؛ والوثيقة CERD/C/NLD/CO/19-21، الفقرة ٨؛ والوثيقة A/HRC/33/61/Add.2، الفقرة ٩٣.

(٧٥) انظر الوثيقة A/HRC/30/39/Add.2، الفقرة ٨٤(ي)؛ والوثيقة A/HRC/32/31/Add.2، الفقرة ٦٠(هـ) و(ز) والفقرة ٦٥(أ) و(ب)؛ والوثيقة A/HRC/35/32/Add.1، الفقرات ٤٩-٥١؛ والوثيقة A/HRC/31/54/Add.1، الفقرة ٩٤(ب)؛ والوثيقة A/HRC/39/50/Add.2، الفقرة ١١٠.

(٧٦) الرابط: www.ohchr.org/Documents/Issues/LocalGvt/Local/Gipuzkoa5.pdf.

(٧٧) انظر البلاغ OL ITA 5/2018، متاح على الرابط:

<https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocument>

(٧٨) OHCHR، "Flint: 'Not just about water, but human rights' – UN experts remind ahead of President Obama's visit"، press release, 3 May 2016.

(٧٩) OHCHR، "Joint Press Statement by the Special Rapporteur on adequate housing as a component of the right to an adequate standard of living and the right to non-discrimination in this context, and the Special Rapporteur on the human right to safe drinking water and sanitation: visit to city of Detroit (United States of America), 18–20 October 2014"، 20 October 2014. (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "بيان صحفي مشترك صادر عن المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، والمقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي: الزيارة التي قاما بها إلى مدينة ديترويت (الولايات المتحدة الأمريكية)، ١٨-٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤"، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

٤٦- وتناولت الإجراءات الخاصة أيضاً القضايا المتعلقة بالحكم المحلي في تقاريرها المواضيعية؛ فعلى سبيل المثال، فإن 'المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق' قد نظرت في موضوع الحكم المحلي في تقاريرها المقدّمة بشأن مسؤوليات الحكومات المحلية وغيرها من الحكومات دون القطرية فيما يتصل بالحق في السكن اللائق (الوثيقة A/HRC/28/62) وبشأن إمكانية الوصول إلى العدالة فيما يتعلق بالحق في السكن (الوثيقة A/HRC/40/61). وتناولت المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم، في تقريرها عن الحكم والحق في التعليم، مسألة اللامركزية في تقديم التعليم (الوثيقة A/HRC/38/32، الفقرات ٧٠-٨١). أمّا 'الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى عليها في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية'، فإنه في تقريره المقدّم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الأربعين، قد نظر في مسألة الحكومات المحلية في إطار 'المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقييم تأثير الإصلاحات الاقتصادية على حقوق الإنسان' (الوثيقة A/HRC/40/57؛ انظر المبدأ ٤ والتعليق ٢١-٣ على المبدأ ٢١).

٤٧- ويمكن للآليات الوطنية المسؤولة عن إبلاغ عن التوصيات المقدّمة من الآليات الدولية لحقوق الإنسان وعن متابعتها أن تساعد في تعزيز ترابط السياسات وامتلاك زمام الأمور وطنياً^(٨٠). ففي المكسيك، تقوم الوكالات الاتحادية والحكومات المحلية بالتنسيق معاً لتقديم المعلومات عن حالة حقوق الإنسان من أجل الامتثال للتوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان، وهي حقيقة تبرز أهمية هذه التوصيات في تقديم التقارير عنها ومتابعتها، وأهمية التعاون بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية. كما أن لجنة حقوق الإنسان التابعة للمؤتمر الوطني لحكام الولايات تعمل، في جملة أمور، على استعراض أعمال حقوق الإنسان.

٤٨- وفي حين أن مشاركة الحكومات المحلية في إعداد وتقديم التقارير إلى آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لا يزال في مرحلة مبكرة، فإن مكتب حقوق الإنسان التابع لمدينة فيينا يعد التقارير الوطنية للنمسا من أجل الاستعراض الدوري الشامل، ومن أجل بعض هيئات المعاهدات. ولا تزال توجد حاجة إلى توثيق الاتصال بين كيانات الأمم المتحدة والحكومات المحلية لضمان الإعداد السليم للتقارير ومتابعة التوصيات المقدّمة. ووفقاً لمدينة نورمبرغ، يمكن تسهيل هذه الروابط عن طريق اتسام هيكل الأمم المتحدة بمزيد من الشفافية والتشاركية، وعن طريق الأخذ بمزيد من مشاريع الأمم المتحدة المتعلقة بالعمل المحلي في مجال حقوق الإنسان. وقد ساق برنامج حقوق الإنسان والاقتصاد العالمي بكلية الحقوق بجامعة نورث إيسترن ومعهد حقوق الإنسان بجامعة كولومبيا حججاً مفادها أن زيادة تفاعل الأمم المتحدة مع المدن وإنشاء آليات جديدة لتوجيه المدن بشأن التفاعل مع آليات حقوق الإنسان الدولية هما أمران يمكن أن يكونا مفيدتين، وأنه يمكن للأمم المتحدة أن تنظر في استحداث آليات رصد جديدة لدعم التنفيذ المحلي للتوصيات. واقترحت الرابطة السويدية للسلطات المحلية والأقاليم ومعهد راؤول

(٨٠) انظر: OHCHR, *National Mechanisms for Reporting and Follow-up: A Study of State Engagement with International Human Rights Mechanisms*, New York and Geneva, 2016 (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الآليات الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة: دراسة لتعاون الدول مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان).

فالينبيرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني أن الأمم المتحدة يمكن أن تدعم إصدار منشور يوضح بالتفصيل ما يعنيه النهج القائم على حقوق الإنسان في السياق المحلي.

٤٩- وللأمم المتحدة سلطة عقد اجتماعات بإتاحة الساحة اللازمة لمناقشة طرق تعزيز التعاون بين الحكومات المحلية والجهات المحلية صاحبة المصلحة فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد نوقشت القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والحكم المحلي في منتديات حقوق الإنسان الموجودة في جنيف. وعلى سبيل المثال، فإن منتدى الأمم المتحدة الثاني لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، قد عمد وهو يدعو الدول إلى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان عند التعامل مع الهجرة، إلى التوصية بأن تشجع البرلمانات على إجراء حوار شامل للجميع بشأن الهجرة يضم، في جملة أمور، السلطات المحلية (الوثيقة A/HRC/40/65، الفقرة ٤٠). وفي المنتدى الاجتماعي لعام ٢٠١٨، أشار رئيس لجنة الاستدامة باللجنة الأولمبية الدولية إلى أنه لكي يمكن للمدن المضيفة للألعاب الأولمبية أن تستفيد بشكل فعال من الفعاليات الرياضية الضخمة، ينبغي أن تنظر إليها الحكومات والسلطات المحلية على أنها جزء من خططها الإنمائية الطويلة الأجل (الوثيقة A/HRC/40/72، الفقرة ٣٧). واقترح أن يركّز أحد هذه الاجتماعات في السنوات القادمة على الحكم المحلي وحقوق الإنسان^(٨١).

٥٠- ويمكن أن يساعد التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الحكومات المحلية على الوفاء بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، أدى العمل الذي أنجزته ولاية كواويلا دي ساراغوسا مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في المكسيك والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية إلى صياغة برنامج حكومي لحقوق الإنسان وإلى صدور قرار من ولاية كواويلا دي ساراغوسا بالانضمام إلى حملة "أحرار ومتساوون" لمكافحة التمييز ضد أوساط المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وتتفاعل مدينة غراتس (النمسا) مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في عدة برامج مختلفة، بما في ذلك فيما يتصل بمدن حقوق الإنسان^(٨٢). وفي المجر، عملت مدينة بودابست في شراكة مع المنظمة الدولية للهجرة بغية إنشاء خدمة معلومات تتعلق بالمهاجرين. وقد انطوت المساعدة التقنية المقدمة من مكتب مفوضية حقوق الإنسان في أوغندا على تزويد الحكومات المحلية بالمساعدة في بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان وزيادة الوعي وتعزيز آليات حقوق الإنسان. ويقوم مشروع اللامركزية والحكم المحلي، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتعزيز التعاون بين الحكومات المحلية والجهات المحلية صاحبة المصلحة بغية تيسير تعزيز وحماية حقوق الإنسان بشكل فعال في باكستان عن طريق الاضطلاع بجملة من الأمور من بينها دعم حكومات الأقاليم في إعداد سياسات حقوق الإنسان وفي بناء قدرات الحكومات المحلية.

(٨١) ورقة مقدمة من ولاية هاواي ومدينة هونولولو.

(٨٢) انظر الرابط: www.etc-graz.at/typo3/index.php?id=1371 والورقة المقدمة من المركز الدولي لتعزيز حقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والإقليمي (at International Centre for the Promotion of Human Rights). (Local and Regional Levels).

سادساً- التحديات الرئيسية التي تواجهها الحكومات المحلية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان

٥١- تواجه الحكومات المحلية تحديات شتى فيما يتعلق بإعمال حقوق الإنسان^(٨٣). فقد تفتقر إلى الاستقلال الذاتي أو تواجه صعوبة في الاتصال بمستويات الحكم الأخرى. وقد تواجه انخفاضاً في الموارد أو ضغطاً أكبر على خدماتها. وقد تواجه أيضاً ما للتغيرات الهيكلية المضطلع بها على المستوى الوطني من تأثير على السياسات المحلية، أو جداول اهتمامات متغيرة للحكومات المركزية، أو صعوبة في إنشاء آليات محلية لفرض احترام حقوق الإنسان. وقد تفتقر بعض السلطات المحلية إلى الوعي أو الالتزام بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان.

٥٢- وتشكل الموارد المالية والقيود الاقتصادية تحديات كبيرة للحكومات المحلية. ففي ترينيداد وتوباغو، على سبيل المثال، أدى الافتقار إلى التمويل إلى منع أعضاء المجالس المحلية من تنفيذ جميع خططهم. كما أن المسائل الاقتصادية الأوسع نطاقاً التي تؤثر على البلد والمنطقة يمكن أيضاً أن يكون لها تأثير على الحكومات المحلية. ففي برشلونة (إسبانيا)، لا تزال الأزمة الاقتصادية لعام ٢٠٠٨ تشكل تحديات حتى اليوم؛ وقد ارتفعت معدلات انعدام المساواة والفقير، ما أدى إلى مشاكل في إمكانية الحصول على السكن والطاقة والغذاء. وقام اتحاد بلديات تركيا بتوثيق التكاليف المتزايدة التي تتكبدها البلديات بسبب استضافة ٣,٦ ملايين شخص من ملتسمي اللجوء من الجمهورية العربية السورية. وفي الواقع، لم يكن التمويل البلدي المقدم من الحكومة المركزية كافياً لتغطية التكاليف الإضافية المرتبطة بذلك، والتي جرى تعويضها جزئياً فقط عن طريق المنح المقدمة من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

٥٣- والتحديات التي يفرضها الافتقار إلى كل من التنسيق وتقاسم المعلومات ومحدودية الموارد يمكن أن تكون شديدة على الحكومات المحلية^(٨٤). وتولي البلديات الصغيرة اهتماماً أقل لمسائل حقوق الإنسان بالمقارنة بالبلديات الحضرية الكبيرة وهو ما يرجع في جانب منه إلى مقدار المعلومات المقدمة إلى المسؤولين^(٨٥).

٥٤- ويشكل الفساد تحدياً آخر مطروحاً على المستوى المحلي^(٨٦). فقد جاء في تقرير صادر عن التحالف العالمي لمشاركة المواطنين (CIVICUS) أن "بعض أسوأ أمثلة الفساد والحكم الشخصي موجودة على المستوى المحلي، حيث قد يتمتع السياسيون والمسؤولون ب'إقطاعات' شخصية لا تخضع إلا لقدر ضئيل من الرقابة"، وأن مراقبة الانتخابات المحلية قد تكون أكثر صعوبة، حتى في الديمقراطيات الصحية والشاملة للجميع^(٨٧).

(٨٣) تبين للجنة الاستشارية أن التحديات الرئيسية التي تواجه الحكومات المحلية في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان هي تحديات سياسية واقتصادية وإدارية، انظر الوثيقة A/HRC/30/49، الفقرة ٣١.

(٨٤) ورقة مقدمة من برنامج حقوق الإنسان والاقتصاد العالمي بكلية الحقوق بجامعة نورث إيسترن ومعهد حقوق الإنسان بجامعة كولومبيا والسنغال.

(٨٥) ورقة مقدمة من كاترين ليه بري (Catherine Le Bris, p. 5).

(٨٦) ورقة مقدمة من التحالف العالمي لمشاركة المواطنين (CIVICUS) ومن منتدى المنظمات غير الحكومية الدولي المعني بالتنمية الإندونيسية.

(٨٧) CIVICUS, *Democracy for All; Beyond a Crisis of Imagination*, 2018, p. 21

٥٥ - ويشكّل افتقار الحكومات المحلية إلى إطار عمل بشأن حقوق الإنسان مشكلة إضافية. فعلى الرغم من أحداث مثل مختبر السياسات المتعلقة بمدن حقوق الإنسان، الذي عُقد في أيار/مايو ٢٠١٨، والذي نظّمته وكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي ومدينة فيينا من أجل استكشاف مسارات تصبح بها فيينا مدينة لحقوق الإنسان^(٨٨)، لا يوجد إطار مشترك أو منهجية مشتركة تصبح بهما أي مدينة إحدى مدن حقوق إنسان^(٨٩). ويمكن لفرص التعلّم من الأقران، مثل الشبكات الإقليمية لمدن حقوق الإنسان، أن تبسّط الممارسات الجيدة. وبالمثل، فلمعالجة مسألة عدم وجود إطار مشترك، أوصى المنتدى العالمي لمدن حقوق الإنسان لعام ٢٠١٨ بأن تستحدث الجهات صاحبة المصلحة شبكة عالمية لمدن حقوق الإنسان.

سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٥٦ - في هذا التقرير، نظرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كثير من الممارسات الجيدة للتعاون بين الحكومات المحلية والجهات المحلية صاحبة المصلحة من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتتراوح هذه الممارسات الجيدة بين مبادرات التوعية التي تضطلع بها الحكومات المحلية وأمناء المظالم المحليون وآليات الانتصاف الأخرى التي يمكن أن تساعد في إيجاد حلول وفي تعزيز حقوق الإنسان، وقيام بعض المدن على نحو منهجي بإدماج مبادئ حقوق الإنسان في صلب عملية رسم السياسات، إلى جانب الالتزام بالتقاضي الاستراتيجي. وبينما تدمج الحكومات المحلية على نحو متواتر اعتبارات حقوق الإنسان في عملها اليومي، فإن نسبة صغيرة فقط منها في جميع أنحاء العالم تقدم برامج أو مبادرات مكرّسة لحقوق الإنسان.

٥٧ - وبطبيعة الحال، تشكل حماية الفضاء المدني وتوفير بيئة مواتية لمشاركة المجتمع المدني أمراً لا بد منه ليس فقط لاحترام الحقوق ولكن أيضاً لضمان فعالية واستدامة عمل الحكومات المحلية. ويشارك عدد من السلطات المحلية في الحوار والتعاون مع منظمات المجتمع المدني. وينبغي تشجيع زيادة مشاركة الجهات المحلية صاحبة المصلحة في أنشطة الحكومات المحلية والشؤون العامة المحلية من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد المحلي.

٥٨ - وتتيح اجتماعات مثل المنتدى العالمي لمدن حقوق الإنسان فرصة مهمة لاكتساب نظرة ثاقبة على طرق أكثر فعالية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد المحلي، وهي تعمل كمكان يتيح للمدن تقاسم تجاربها معاً. وعلى الرغم من أن هذه الاجتماعات لا تقدّر بثمن وينبغي دعمها، فإن تفاعل الحكومات المحلية بدرجة أكبر أمر ضروري، وخاصة مع نظام الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان. واقترح الذين قدموا ورفقات من أجل إعداد هذا التقرير إمكانية مناقشة حقوق الإنسان والحكومات المحلية في أحد منتديات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والتي يوجد مقرها جنيف؛ وأنه يمكن النظر لهذا الغرض في منتدى حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون أو المنتدى الاجتماعي.

(٨٨) انظر: Vienna+25: Building Trust: Making Human Rights a Reality for All, annex.

(٨٩) ورقة مقدمة من شبكة مدن حقوق الإنسان (Human Rights Cities Network).

٥٩ - ويلزم بذل مزيد من الجهد لتدريب مسؤولي الحكومات المحلية والجهات الفاعلة المحلية بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك كيفية دمج حماية حقوق الإنسان في جميع مستويات الحكم. وفي هذا الصدد، يُرَحَّبُ بِخَطِّ إنشَاء مركز للتدريب والتعلُّم في مجال حقوق الإنسان من أجل مسؤولي الحكومات المحلية/جهات الحكم المحلي^(٩٠)، وينبغي تكرار ذلك في جميع المناطق. وأخيراً، يمكن أن يكون وضع مبادئ توجيهية بشأن الحكم المحلي وحقوق الإنسان أمراً مفيداً أيضاً (انظر الوثيقة A/HRC/30/49، الفقرة ٧٨؛ والوثيقة A/HRC/38/22، الفقرة ٤٦). وينبغي أن تشمل عملية من هذا القبيل الحكومات المحلية وجميع الجهات صاحبة المصلحة.

٦٠ - وفي ضوء ما ورد أعلاه، تقدم مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التوصيات الواردة أدناه.

٦١ - بينما تتحمل الحكومة المركزية المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، فإن للحكومات المحلية دوراً مكملاً مهماً. وينبغي أن تقدّم الحكومات المركزية معلومات إلى الحكومات المحلية بشأن حقوق الإنسان والتزامات الدولة. وينبغي أن تعمل الأولى مع الحكومات المحلية لضمان تزويدها بالموارد المالية وغير المالية اللازمة للتصدي على نحو فعال للتحديات التي تواجه أعمال حقوق الإنسان. وينبغي أن تهدف الحكومات المحلية إلى أن يكون لديها مسؤول رسمي واحد على الأقل يتولى المسؤولية عن أعمال حقوق الإنسان على الصعيد المحلي.

٦٢ - وينبغي أن تكون القوانين والسياسات والبرامج المحلية مبنية على قواعد ومعايير حقوق الإنسان. وينبغي أن تُجرى الحكومات المحلية تقييمات ذاتية لرصد الامتثال لأحكام حقوق الإنسان. وينبغي تشجيعها على استكشاف طرق مبتكرة لإعمال حقوق الإنسان على الصعيد المحلي، واعتماد قوانين وسياسات وبرامج قائمة على الأدلة. وينبغي أن تعمل هذه الحكومات، في الوقت نفسه، على أعمال حقوق الإنسان وأن تساعد في التنفيذ المحلي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي والخطة الحضرية الجديدة.

٦٣ - وينبغي استحداث آليات تظلم لمعالجة حقوق الإنسان على الصعيد المحلي (إن لم تكن موجودة بالفعل) بالتعاون الوثيق مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، عند الاقتضاء. وينبغي أن تضطلع الحكومات المحلية بمبادرات للتوعية بشأن حقوق الإنسان وللتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وكذلك بجهود لبناء القدرات من أجل المسؤولين المحليين. وينبغي تشجيع شبكات رؤساء البلديات والمدن على تقاسم الممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

٦٤ - ويتعين على الدول والحكومات المحلية أن تمكّن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك عن طريق بناء القدرات، من أن تمارس بصورة فعالة الحق في المشاركة في الشؤون العامة ومن التفاعل على نحو هادف مع الحكومات المحلية بشأن قضايا حقوق الإنسان. وبالنظر إلى أن وجود مجتمع مدني نشط هو أمر يعزز الشفافية والمساءلة ويساعد على تعزيز الخبرة الفنية في مجال حقوق الإنسان لدى صانعي القرار، فينبغي أن يكون الحوار

(٩٠) ورقة مقدمة من: Gwangju, p. 17, the Republic of Korea, p. 18 and the Human Rights Cities Network,

بين الحكومة المحلية والمجتمع المدني مفتوحاً ومستمراً. وتتيح المبادئ التوجيهية للدول بشأن الأعمال الفعال للحق في المشاركة في الشؤون العامة (انظر الوثيقة A/HRC/39/28) إرشادات مناسبة في هذا الشأن.

٦٥- وينبغي إشراك الحكومات المحلية على نحو متزايد في أعمال الآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان، وفي تنفيذ التوصيات ذات الصلة. كما ينبغي إشراك الحكومات المحلية بدرجة أكبر في الأعمال التحضيرية التي تقوم بها الدول من أجل دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات وكذلك في وفود الدول التي تحضر هذه الدورات. وينبغي أن تواصل الحكومات المحلية تقديم بيانات مصنفة لإدراجها في التقارير الوطنية المقدمة إلى آليات حقوق الإنسان. كما ينبغي أن تتفاعل بشكل روتيني الحكومات المحلية والإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان كل منهما مع الأخرى، وخاصة أثناء الزيارات القطرية.

٦٦- وينبغي أن تتخذ الأمم المتحدة خطوات لدعم الحكومات المحلية في الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان، وخاصة في التفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، مثلاً عن طريق تقديم التوجيه والمساعدة إليها في بناء القدرات، وعن طريق دعوة ممثلي الحكومات المحلية بصورة أكثر منهجية إلى اجتماعات الأمم المتحدة، وعن طريق تناول موضوع حقوق الإنسان والحكم المحلي في الفعاليات التي تنظمها الأمم المتحدة.